

المتهمون توغلو بشكل غير مشروع داخل إقليم الدولة واجتازوا حدودها البحرية وتسللوا إلى نطاق عسكري محظور

## النيابة تحيل متهمين تابعين للحرس الثوري الإيراني إلى المحكمة المختصة

خططوا لاستهداف مواقع ومنشآت ذات طبيعة عسكرية وسيادية وأمنية وشروعوا في قتل أفراد القوة القائمة بالحراسة بإطلاق النار عليهم  
تم رصدهم من قبل رجال القوات المسلحة المكلفين بتأمين الموقع واعتراضهم داخل المنطقة العسكرية في واقعة كشفت عن عملية منظمة نفذت بإعداد مسبق وتنسيق محكم  
فاموا بعمل عدائي استهدف سيادة الدولة وحرمة إقليمها وأمنها والنيل من استقرارها ومصالحها العليا

من استقرارها ومصالحها العليا. وذكرت النيابة العامة أنها باشرت إجراءات التحقيق فور إحالة المتهمين إليها، فانتقل فريق التحقيق إلى مباشرة أعماله، حيث تم استجواب المتهمين ومواجهتهم بما ثبت بالأدلة والقرائن والانتقال إلى موقع الواقعة لإجراء معاينة ميدانية شاملة ورفع الآثار المادية والفنية المرتبطة بها والاستماع إلى أقوال الشهود وأفراد القوة القائمة بتأمين الموقع. وأضافت أنها نذبت الإدارة العامة للأدلة الجنائية لإجراء الفحوص الفنية المتخصصة على الأسلحة والذخائر والأجهزة والمضبوطات وتحليل الآثار وإجراء المضاهاة الفنية اللازمة، وذلك في إطار استكمال النيابة العامة لكل إجراءات التحقيق وصولاً إلى الإحاطة الكاملة بملابسات الواقعة وظروفها ودوافعها وامتداداتها والكشف عن جميع ما اتصل بها من أفعال



يد العدالة ستظل قائمة في مواجهة كل فعل يستهدف كيان الدولة أو يهدد حدودها أو يهدد أمنها واستقرارها

تجسدت بما صاحبها من تنظيم وإخفاء وتديسر عسكري مسبق وما اقترن به من شروع في قتل أفراد

محكم باستخدام قوارب وتجهيزات ملاحية وميدانية وبحوزتهم أسلحة وذخائر وأجهزة اتصال ورصد بقصد

أخرى معاقب عليها بموجب قانون الجزاء وتعديلاته. وأضافت أن هذه الأفعال تشكل خرقاً جسيماً لأحكام المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2026 بشأن تأمين وحماية المصالح العليا للمناطق العسكرية بما يمثله من سباج قانوني خاص لحماية المناطق العسكرية والمنشآت السبابة والحدود والمواقع الخاضعة للحراسة وصون المصالح العسكرية العليا للدولة. وأشارت إلى تفاصيل الواقعة، حيث تم ضبط عدد من العناصر التابعة للحرس الثوري الإيراني عقب توغلهم غير المشروع داخل إقليم الدولة واجتيازهم حدودها البحرية والتسلل إلى نطاق عسكري محظور، وذلك إثر رصدهم من قبل رجال القوات المسلحة المكلفة بتأمين الموقع واعتراضهم داخل المنطقة العسكرية. وأفادت بأن الواقعة كشفت عن عملية منظمة نفذت بإعداد مسبق وتنسيق

تعزيز التنسيق المشترك وتبادل المعلومات والخبرات الفنية بين الجانبين

## تعاون بين «العدل» و«التحريات المالية» في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وتبادل المعلومات والخبرات الفنية ذات الصلة بما يسهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الجرائم المالية ورفع كفاءة العمل المؤسسي وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. ولفت إلى أن هذه المذكرة تأتي تأكيداً لحرص الجهتين على تطوير آليات العمل المشترك وتعزيز التكامل بين الجهات الوطنية المختصة بما يدعم حماية النظام المالي والقانوني في الكويت ويعزز مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الأنشطة غير المشروعة.

كونا: وقعت وزارة العدل مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية الكويتية بشأن التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب، وذلك في إطار تعزيز التعاون المؤسسي وتكامل الجهود الوطنية. وذكرت «العدل» و«التحريات المالية» في بيان مشترك أن وكيل وزارة العدل بالتكليف عواطف السند وقعت مذكرة التفاهم من جانب الوزارة فيما وقعتها مع وحدة التحريات



وكيل وزارة العدل بالتكليف عواطف السند ورئيس وحدة التحريات المالية د.محمد المراد خلال توقيع مذكرة التفاهم

المالية الكويتية رئيس الوحدة د.محمد المراد. وأوضح البيان أن

دون وجود أي حالات داخل البلاد.. ودعت إلى تحبّب السفر إلى 3 دول

## «الصحّة»: رفع الجاهزية الوقائية في المنافذ الحدودية كإجراء استباقي لمتابعة مستجدات «الإيبولا» عالمياً

وأكد د. عبدالله السند أنه تم تفعيل وتعزيز إجراءات الرصد والمراقبة الصحية للقادمين، بما يشمل تطبيق إجراءات التقييم الوقائي في نقاط الدخول واستخدام أنظمة الكشف الحراري وفق البروتوكولات الصحية المعتمدة. كما أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة د. عبدالله السند أهمية تحبّب السفر خلال الفترة الحالية إلى الدول التالية: أوغندا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤكداً أن



د.عبدالله السند

العالمية، ومن دون تسجيل أي حالات إصابة بفيروس الإيبولا داخل دولة الكويت ولله الحمد.

في إطار المتابعة الوقائية المستمرة للتطورات الوبائية العالمية وتعزيز مستوى الجاهزية الصحية والاحترازية في المنافذ الحدودية، أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة د. عبدالله السند عن رفع جاهزية الإجراءات الوقائية والاحترازية على خلفية مستجدات عددي فيروس الإيبولا في عدد من الدول الأفريقية، وذلك ضمن الإجراءات الوقائية الروتينية المعتمدة في إطار منظومة الترصد الصحي والاستجابة المبكرة للأحداث الوبائية

شاركت في الدورة الـ17 لفريق استعراض التنفيذ

## «نزاهة»: تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والالتزام الكامل بأحكامها

ومعطيات استقلاليتها الفنية وكذلك المرسوم بقانون رقم (79) لسنة 2025 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، والذي يكفل فاعلية آليات تلقي وتنفيذ وتبادل طلبات المساعدة القضائية. وأكدت «نزاهة» حرصها الدائم على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً لاختصاصاتها المنصوص عليها في قانون إنشائها رقم (2) لسنة 2016 وتعديلاته وضمان الالتزام الكامل بأحكام الاتفاقية وتمثيل دولة الكويت وإبراز إنجازاتها في المحافل الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، بما يسهم في تعزيز مكانتها بالمؤشرات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.



ياسمين أبا القلوب من إدارة التعاون الدولي في «نزاهة»، خلال مشاركته في الاجتماع

الكويت تولى أهمية بالغة لألية استعراض التنفيذ باعتبارها الأداة الأبرز لتقييم مدى تنفيذ الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية. وأضافت أبا القلوب أنه كان لخضوع دولة الكويت للاستعراض كبير الأثر في

تشارك الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في الدورة الـ17 لفريق استعراض التنفيذ في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمنعقد في العاصمة النمساوية فيينا. ويهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة، إلى جانب تحديد احتياجات المساعدة التقنية اللازمة لدعم جهود الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية. وفي كلمتها أثناء الاجتماع، أكدت ياسمين أبا القلوب من إدارة التعاون الدولي في «نزاهة»، أن دولة

حتى 31 أغسطس.. واستمرار فترات السماح وفترة الدوام المرن من الساعة 7 حتى 8 صباحاً

## 6 ساعات الدوام الحكومي اعتباراً من 1 يونيو

لا مساس بأنظمة النوبة.. وعدد الساعات للفئات المخفّضة 4 ساعات

مساءً، وتكون فترة السماح للمشمولين بهذا النظام بواقع 30 دقيقة في بداية الدوام ويصير بعد استكمال 6 ساعات عمل حسب موعد حضوره، مع استمرار باقي الأحكام الأخرى المقررة لنظام الدوام الصباحي. 3- لا يترتب على هذا التخفيض المساس بأنظمة النوبة وفقاً للمقرر قانوناً. 4- الحالات التي تقرر تخفيض ساعات العمل لها وفقاً للقرارات المنظمة لذلك، والوارد بالبنود 1 أعلاه ليكون عدد ساعات عملهم 4 ساعات. 5- لا تكون بداية مواعيد العمل الرسمية لنظام الدوام المسائي قبل الساعة الخامسة



د.عصام الربيعان

مع استمرار العمل بفترات السماح المقررة بنظام الدوام الرسمي المعتاد. 2- تكون بداية الدوام للجهات الحكومية المطبقة لنظام الدوام المرن من الساعة السابعة صباحاً

مريم بندق أصدر رئيس ديوان الخدمة المدنية د.عصام الربيعان تعميماً خارجياً رقم (11) لسنة 2026 بشأن نظام الدوام الرسمي خلال فصل الصيف جاء فيه: يود ديوان الخدمة المدنية إحاطة جميع الجهات الحكومية بأن مجلس الخدمة المدنية باجتماعه رقم 8 لسنة 2026 المنعقد بتاريخ 14/5/2026 قد قرر الآتي: 1- تخفيض ساعات العمل بالجهات الحكومية بمعدل ساعة واحدة من نظام الدوام الرسمي المعتاد. «نظام الدوام الصباحي» بحيث تكون عدد ساعات العمل 6 ساعات

تنفيذ لقرار وزير العدل لتعزيز الانضباط الوظيفي وتطوير بيئة العمل ورفع كفاءة الأداء داخل الإدارة

## إدارة الخبراء تصدر تعميماً بشأن مواعيد العمل

المباشرين بمتابعة انتظام العمل والتأكد من الالتزام بمواعيد الدوام الرسمية، وإبلاغ الجهات المختصة بأي مخالفات لاخذ الإجراءات المقررة، بما يضمن حسن سير العمل وتحقيق الانضباط المؤسسي داخل الإدارة. وأوضحت الإدارة العامة للخبراء أن العمل بهذا التعميم يبدأ اعتباراً من 1 يونيو 2026، داعية جميع المعنيين إلى التعاون والالتزام بما يحقق انتظام العمل، دون الإخلال بمتطلبات إنجاز المأموريات والمهام المكلف بها الخبراء.

الرسمية على خبراء الإدارة العامة للخبراء، وبما يتسجم مع متطلبات العمل الفني والقضائي المرتبط بطبيعة أعمال الخبرة. ونص التعميم على التزام جميع الخبراء بمواعيد العمل الرسمية وفق نظام الدوام المرن بواقع سبع ساعات عمل يومياً خلال أيام العمل الرسمية، إلى جانب الالتزام بإثبات الحضور والتواجد والانصراف عبر الأنظمة المعتمدة في الوزارة وفق الضوابط المنظمة لذلك. كما شدد التعميم على قيام الرؤساء

## «التأمينات»: 25 سنة خدمة شرط للجمع بين المعاش التقاعدي وراتب القطاع الأهلي باستثناء 6 حالات

وأعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أنه يمكن لصاحب المعاش التقاعدي من الكويتيين الجمع بين المعاش التقاعدي والراتب في القطاع الأهلي إذا توافرت فيه الشروط الآتية: أن يكون لدى صاحب المعاش التقاعدي 25 سنة خدمة فعلية ويستثنى من شرط المدة: من انتهت خدمته ببلوغ السن المقررة لتلك الخدمة. ● الإحالة إلى التقاعد. ● الوفاة وأعضاء مجلس الأمة

والمجلس البلدي والمختارون. ● من لديه 20 سنة خدمة فعلية قبل تاريخ 2008/7/1. ● ألا تكون العودة إلى العمل لدى صاحب عمل انتهت الخدمة لديه إلا في حال مرور سنتين على الأقل على انتهاء الخدمة ما لم يكن سبق له الجمع لدى صاحب العمل السابق. ● أن يتقدم صاحب المعاش التقاعدي بطلب الجمع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحاققه بالعمل الجديد.

